شأنه أن يقسم الساحة الفلسطينية» في حين «أننا، في هذه المرحلة، في غنى عن كل هذا وبحاجة إلى تعميق وحدة الموقف الفلسطيني». ويلاحظ خلف «أن توقيت المشروع والنقاط التي تضمنها كان المفروض أن تطرح على بساط البحث مع القيادة الفلسطينية، أولاً، ثم مع العرب بعد تنقية المشروع وجعله مقبولاً» (**الحرية**، ١٠٣٨، ١٩٨١/١١/٩، نقلاً عن **المستقبل**).

من هذه الأمثلة التي أوردناها عن حجج المعترضين على المشروع، يتضح أن مواقف الأوساط الفلسطينية في مواجهته تتراوح بين الرفض الكامل له والاعتراض على بعض بنوده والدعوة إلى تعديله، أو «تنقيته» على حد تعبير صلاح خلف.

ويبدو أن ياسر عرفات، الذي لم يدل بغير إشارات علنية قليلة بشأن المشروع، قد أفاض، في اتصالاته ومناقشاته مع المسؤولين السعوديين، إفاضة مطولة، مفصلاً رأيه وملاحظاته على هذا المشروع. وتفيد المصادر العليمة أن مناقشات عرفات مع الأمير فهد اتسمت بالصراحة التامة في بسط ملاحظات رئيس اللجنة التنفيذية أمام صاحب المبادرة. وقد تركزت ملاحظات الزعيم الفلسطيني حول غياب ذكر الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني عن المشروع، وكذلك غياب الاشارة لقرارات الأمم المتحدة التي صدرت قبل عام ١٩٦٧، كما تركزت حول تجاهل بنود المشروع لدور منظمة التحرير وللاتحاد السوفياتي ودوره.

ايضاحات سعودية

ومهما يكن من أمر فإن المسؤولين السعوديين، مع تمسكهم بمشروعهم واعتزامهم عرضه على قمة فاس، أبدوا، بصور مباشرة وغير مباشرة، استجابة لتأثير عدد من الانتقادات والاعتراضات التي قامت في وجه المشروع عربياً وفلسطينياً. وتعاقبت تصريحات المسؤولين السعوديين بهذا الصدد؛ فقال د. محمد عبده اليماني، وزير الأعلام: أن المشروع السعودي «يتميز باحاطة الحقائق الجوهرية لأزمة الشرق الأوسط، وطرحه المباشر للحلول الجوهرية المبنية على أساس القرارات الصدارة عن الهيئات الدولية والقرارات التي انعقد عليها الاجماع العربي من خلال مؤتمرات القمة العربية. وهو بهذا ليس مبادرة بالمفهوم الذي أشير إليه في بعض التحليلات والتقارير الصحافية» (**النهار**، ١٩٨١/١٠/٢٢). ولأن هذا القول لا ينفي تهمة التفرد، فإن الوزير السعودي يرى «أن كل منصف ومدرك للحقائق من الأخوة العرب، وفي مقدمتهم الأخوة الفلسطينيون، يعلمون أن مشروع السلام السعودي يأتي في إطار المبادىء التي أجمع عليها قادة الدول العربية وزعماؤها، والتزموها في قرارات مؤتمرات القمة السابقة» (**المصدر نفسه**).

ويرى الأمير فهد، صاحب المشروع، في معرض رده غير المباشر على الاعتراضات المنارة، أن العرب رفضوا كامب ديفيد «إلا أن الرؤية السياسية العربية بقيت مقتصرة على تطويق كامب ديفيد بدون الخروج بحل بديل متوازن ومعقول». ويصف الأمير مشروعه على أنه «إطار للسلام يختلف جذرياً عن كامب ديفيد، ويستحق العناية والتأمل والدراسة»، أما مبادىء مبادرته فإنها، قرارات صادرة عن الأمم المتحدة «وبالامكان ضمها جميعاً في قرار واحد يصدر عن مجلس الأمن الدولي ويشغل إطاراً للتسوية الشاملة والعادلة». وذلك فضلاً عن أن بعض بنود المبادرة مستوحى من قرارات القمم العربية وبخاصة قمة بغداد. أما غياب منظمة التحرير عن بنود مبادرته، فإن ولي العهد السعودي يذكّر، بشأنه، بتصريحه الذي تضمن بنود المبادرة، حيث أكد في التصريح على أهمية الرقم الفلسطيني وطالب حكومة الولايات المتحدة بالاعتراف بالمنظمة (**السفير**، ١٩٨١/١١/٣).

وأما بشأن عدم التشاور مع الأشقاء العرب قبل اعلان المبادرة، فيتذرع الأمير فهد بأن مشروعه لا يعدو كونه «مجموعة مبادىء، والمبادىء تعتبر مشروع إطار للسلام لم تتحدد بعض تفاصيله النهائية، ولذلك لم تتشاور مع أحد». لكنه يؤكد «أن التشاور مع الأخوة العرب أمر طبيعي وحتمي، ولا جدوى من المشروع إذا لم يتحول بالتشاور إلى خطة عربية باجماع عربي» (**المصدر نفسه**).